Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

العراق وتحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030

أ.د. حسن لطيف كاظم
hasan.latef@uokufa.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

أ. م. عباس مكي حمزة
abbasm.hamza@uokufa.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المستخلص

قبل الإعلان عن أجندة (2030)، فقد نص الدستور العراقي على قيم دستورية انسجمت إلى حدٍ كبير مع روح أهداف التنمية المستدامة، إذ تضمن مواد دستورية نصت على تعزيز الحكم الرشيد والمساواة وحقوق الإنسان وعدم استبعاد أية فئة من فئات المجتمع أو قومياته. وقد شكلت هذه النصوص الدستورية تقدماً كبيراً في مجالات حقوق الإنسان في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والحق في التنمية المستدامة، فضلاً عما تضمنه من نصوص تُعنى بتعزيز الحكم الرشيد والمساواة والعدالة. وعليه يمكن القول: إن الدستور العراقي الذي أُقر عام (2005)، قد راعى حقوق الجميع وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب .

وعلى الرغم من العقود التي واجهت البلاد وما نتج عنها من مشكلات وتحديات عديدة وما ترتب عليها من الدمار والانهيار شبه التام للاقتصاد العراقي وبناه التحتية، إلاّ أن هناك ما يبعث على الأمل والتفاؤل من أمكانية تخطي هذه المرحلة المظلمة من خلال نجاح العراق في السعي الحثيث لتحقيق تقدم محرز في أهداف التنمية المستدامة، وإن البحث يهدف إلى إيجاد الحلول للمشكلات والتحديات التي يعاني منها البلد، وعلى جميع الأصعدة، سواء أكانت اقتصادية أم بيئية أم اجتماعية أم سياسية، والحاجة الماسة إلى حلول لهذه المشكلات الأنية والمستقبلية، فكانت أهداف التنمية المستدامة هي الحل الأهم والأمثل، الذي التجأ إليه العالم والعراق منه، لشمولية أهدافها وسعة مجالات اهتمامها من ناحية، ورؤيتها المستقبلية من الناحية الأخرى، وعديد الفرص المتاحة أمام البلاد، التي ينبغي السير فيها للوصول نحو إحراز تقدم كبير في تحقيق أهداف الأجندة .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

Abstract

Prior to the announcement of the Agenda (2030), the Iraqi constitution stipulated constitutional values that were largely in line with the spirit of the sustainable development goals, as it included constitutional articles that stipulated the promotion of good governance, equality and human rights, and not excluding any group of society groups or nationalities. These constitutional texts constituted significant progress in the areas of human rights in education, health, social care and the right to sustainable development, in addition to the texts they contained in promoting good governance, equality and justice. Accordingly, it can be said: The Iraqi constitution, which was approved in (2005), has taken into account the rights of everyone and not leaving anyone behind.

Despite the decades that the country has faced and the resulting many problems and challenges, and the consequent destruction and almost complete collapse of the Iraqi economy and its infrastructure, there is hope and optimism about the possibility of overcoming this dark stage through Iraq's success in its relentless pursuit of progress. achieved in the sustainable development goals, and the research aims to find solutions to the problems and challenges facing the country, and at all levels, whether economic, environmental, social or political, and the urgent need for solutions to these immediate and future problems, the sustainable development goals were the most important and optimal solution Which the world and Iraq have resorted to, due to the comprehensiveness of its objectives and broad areas of interest on the one hand, and its future vision on the other hand, and the many opportunities available to the country, which should be traversed to reach significant progress in achieving the goals of the agenda.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أولاً: المقدمة

لم تنشأ أجندة التنمية المستدامة (2030)، من فراغ، بل استندت إلى تراكم الخبرات العالمية المرتبطة بالتنمية، وبالنظر إلى منظومة الحقوق على الصعيد العالمي، وأيضاً إلى التلاقي في المسارات الحقوقية والاجتماعية والبيئية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، التي تحققت أو التي لم تتحقق في مرحلة إعلان الألفية (2000-2015)، ومع حلول الموعد المحدد للانتهاء من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام (2015)، جرى التفكير من جديد بشأن ما ينبغي فعله بعد العام (2015). من هذا المنطلق وبنقله أكثر توعية، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً رفيع المستوى لتقديم المشورة بشأن إطار للعمل ما بعد عام (2015)، وبعد مشاورات وتواصل مع مختلف أصحاب المصلحة، نتج عن كل ذلك انطلاق أجندة التنمية المستدامة (2030) .

ومع حلول الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن البلد كان مشغولاً في معركته ضد التنظيمات الإرهابية وتداعيات تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن الظروف الصعبة وغير طبيعية، التي عانى منها الاقتصاد العراقي، التي استمرت لأكثر من أربعة عقود بدءاً من الحرب العراقية-الإيرانية في بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين وإلى الآن، وعليه فإن جميع هذه الظروف وغيرها قد أدت إلى تدهور كبير في مؤشرات التنمية المستدامة، ولاسيما في الأوضاع البيئية وتناقص مصادر المياه المتجددة، والاستنزاف السريع للموارد، وتدهور جودة ونوعية مياه الشرب، وارتفاع نسب التصحر؛ بسبب التغير المناخي، الذي انعكس أيضاً في ارتفاع درجات الحرارة، وغيرها من التحديات، إلاّ أن هناك ما يبعث على الأمل والتفاؤل من أمكانية تخطي هذه المرحلة المظلمة من خلال بدء نوع من التحسن على تحقيق بعض من الأهداف وإن كانت لازالت بعيدة عن مستوياتها المطلوبة، مما يتطلب من الجهات المعنية مزيداً من الدعم والمتابعة، وبذل الجهود الحثيثة لتحقيق التنمية المستدامة على النطاق المحلي. وإن يدرك المعنيين أن أجندة (2030) تمثل خارطة طريق تقود إلى مستقبل مشرق للجميع .

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه، وهو التنمية المستدامة وأهدافها، فمن خلال الاهتمام الدولي الملحوظ والمتزايد بالتنمية المستدامة، وبالنظر إلى الأهداف العديدة، التي تسعى إلى تحقيقها والمجالات، التي تعمل على معالجة مشاكلها، والأبعاد الأساسية لها. وتكمن أهميتها أيضاً من أنها عملية مستمرة للتغيير بحيث يكون استغلال الموارد الطبيعية والتنمية والاتجاهات الاستثمارية والتغيير المؤسسي منسجماً مع قدرة الأجيال الحالية والقادمة على تحقيق احتياجاتهم بما يؤمن لهم الرفاهية وفرص العيش الكريم .

مشكلة البحث

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

إن الظروف غير الطبيعية التي مر فيها البلد، قد أفضت إلى جملة من المشكلات والتحديات في عموم مفاصل الدولة، وديمومتها يعني استمرار تدعيم هذه المشكلات التي تتصل بالحياة اليومية للفرد العراقي، وإن التحديات الرئيسة لاتزال قائمة على بعض أهداف التنمية المستدامة، والأمن والسياسة تمثل عقبات أمام إحراز تقدم، مما تقلل من فرص استفادت البلد من المنافع، التي تولدها عملية النجاح في تحقيق أهداف الأجندة .

هدف البحث

يهدف البحث إلى إيجاد الحلول للمشكلات والتحديات التي يعاني منها البلد، وعلى جميع الأصعدة، سواء أكانت اقتصادية أم بيئية أم اجتماعية أم سياسية، والحاجة الماسة إلى حلول لهذه المشكلات الأنية والمستقبلية، فكانت أهداف التنمية المستدامة هل الحل الأهم والأمثل، الذي التجأ إليه العالم والعراق منه، لشمولية أهدافها وسعة مجالات اهتمامها من ناحية، ورؤيتها المستقبلية من الناحية الأخرى، وعديد الفرص المتاحة أمام البلاد، التي ينبغي السير فيها للوصول نحو إحراز تقدم كبير في تحقيق أهداف الأجندة .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن استمرار التلكؤ في إحراز تقدم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على وفق ما رسمته أجندة 2030، يعني عدم قدرة البلد في إحداث طفرة نوعية في حياة الفرد العراقي في الأمد المنظور، والتخلف عن الايفاء بالتزاماته الدولية .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ثانياً: الإطار المفاهيمي

1- أجندة التنمية المستدامة 2030

في أيلول (سبتمبر) 2015، أطلق قادة العالم نداءً لتعزيز التنمية المستدامة من خلال معالجة تغير المناخ، الاستدامة البيئية، تزايد عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، وضمان الفرص الاقتصادية للجميع، نتيجة هذا النداء هي أجندة عام (2030)، التي تحتوي على (17) هدفاً للتنمية المستدامة، والغايات الـ (169) ذات الصلة[1]. والتزمت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها (193) دولة بتحقيق التنمية المستدامة عبر أبعادها الثلاثة: (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية)، بطريقة متوازنة ومتكاملة[2]. على الرغم من هذا الالتزام من قبل القادة الدوليين، من المعروف أن الحقائق التي تعيش فيها متعددة وغير متجانسة؛ لهذا السبب لا يمكننا تجاهل أهداف التنمية المستدامة على النحو المحدد على المستوى الدولي، على المستوى الوطني، وعليه طلبت الأمم المتحدة من كل دولة التخطيط لاستراتيجية تشمل التنمية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، مع توفير إجراءات متكاملة على المستويات المحلية والوطنية والدولية[3] .

تمت الموافقة بالإجماع على أجندة التنمية المستدامة[4]، وأهدافها الـ (17)، ذات الصلة، مقسمة على (169) غاية أو مقصداً مرتبطاً بها، و (248) مؤشراً إحصائياً أولياً، ليتم تحقيقها بحلول عام (2030). ويعمل الإطار، الذي توفره أهداف التنمية المستدامة على تفسير ومعالجة تحديات العالم الذي نعيش فيه[5]؛ لكون هنالك بعض الاتجاهات العالمية المقلقة للغاية، التي تتطلب المعالجة مثل الفقر المدقع والبطالة والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتغير المناخ والتدهور البيئي والاستبعاد الاجتماعي[6]. ولكن هناك أيضاً اتجاهات تنموية مشجعة تحققت عبر الأهداف الإنمائية للألفية، التي حققت من خلالها الكثير من الدول تقدماً كبيراً اتجاه أغلب هذه الأهداف، مما شجع على إطلاق أهداف الأجندة. في ظل ما يطلق عليه (عصر الفرص العظيمة) القائم على التقدم التكنولوجي في الصحة والطاقة وتكنولوجيا النانو والذكاء الاصطناعي والروبوتات وتصميم النظم، وتقنيات المعلومات والاتصال،...إلخ، التي حسنت وطورت بشكل واسع الترابط الدولي وفتحت فرص إنتاجية جديدة في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي[7] .

شكل (1) مكونات أجندة 2030

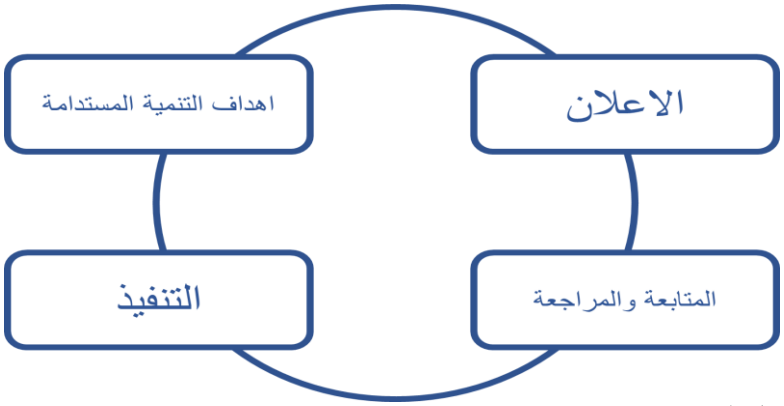

المصدر: من عمل الباحثين.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ونظراً لأن هذه الفرص لا ينبغي أن تُهدر، تحدد الأجندة، خمس فرص حاسمة للتنمية، وتلخص في خمس صفات، شاملة وعالمية ومتكاملة ومركزة محلياً ومدفوعة بالتكنولوجيا، تدور الأجندة حول ما يجب على البلدان أجمع القيام به معاً من أجل الرفاهية العالمية لهذا الجيل والأجيال القادمة في المستقبل، والسعي لتحقيق التنمية الكاملة المسؤولة، وتستند الاستراتيجية الحضرية الفعالة للتنمية المستدامة على النهج متعدد الأبعاد المدرج في الأهداف التي تعززها الأمم المتحدة[8]، وأنها تشارك في تخصصات مختلفة وتشارك بنشاط الجهات الفاعلة العاملة الحضرية والمحلية كافة، وهي المفتاح لتحقيق هذه الأجندة[9] .

وجدير بالذكر أن هذه الأجندة قد أولت عناية خاصة لأهمية الترابط بين أهدافها، وتكاملها لأجل ضمان تحقيق الغرض منها، الذي هو تحسين حياة الجميع وتحول العالم إلى الأفضل، كذلك تناولت هذه الأجندة الأبعاد الجوهرية، التي أوجدت من أجلها، التي يمكن إيجازها في الآتي[10]:

- الناس: من خلال القضاء على الفقر والجوع وصوره وأبعاده كافة، وكفالة أنه تتوافر للبشر بأجمعهم إمكانية تفعيل قدراتهم وطاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة، وفي ظل مناخ صحي، وضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب .
- الكوكب: عبر حماية كوكبنا من الدمار والتدهور بطرق تكفل الاستدامة في نظم الاستهلاك والإنتاج، وإدارة الموارد الطبيعية، واتخاذ إجراءات سريعة بخصوص حماية التغير المناخي والاحتباس الحراري، حتى تصبح هناك إمكانية في دعم احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية .
- الازدهار: من الضرورة بمكان أن يتمتع جميع سكان العالم بحياة يعمها الرخاء والرفاهية وتلبي طموحاتهم بالعيش الكريم وتكفل تحقيق التقدم والازدهار في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وبما ينسجم مع الطبيعة .
- السلام: يكون من خلال تشجيع قيام مجتمعات يعمها السلام والوئام والعدل وتتسع للبشر كافة، وتأسيس مجتمعات تخلو من الخوف والفزع وخالية من النزاعات والعنف، فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة من دون تحقيق السلام، لا يمكن تحقيق الأخير بدون تنمية مستدامة .
- الشراكة: من خلال حشد السبل الضرورية لتنفيذ الأجندة، وأهمها تنشيط التجارة الدولية من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز روح التضامن العالمي مع التركيز على احتياجات ومتطلبات المناطق الأكثر ضعفاً وفقراً، وكل ذلك يكون بمشاركة الجميع .

2- التعريف بأهداف الأجندة والغايات والمؤشرات

تشتمل أجندة (2030)، على (17) هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، التي تحدد أهدافاً محددة معبراً عنها من الناحية الكمية، التي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، التي سيتم الوصول إليها بحلول عام (2030)، هذه المجالات يتم إنزالها إلى أهداف أكثر تحديداً مترابطة بشدة لدرجة أن التدخل ضمن هدف معين من أهداف التنمية المستدامة غالباً ما يكون له تداعيات كبيرة على الآخرين .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أ- أهداف الأجندة الـ (17) .

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

في أحيانٍ كثيرة ما يتم التعبير عن الفقر من الناحية المالية أو بعدم امتلاك الأصول، إلاّ أن مسألة الفقر أكثر تعقيداً، فالفقر ظاهرة متولدة من مجمل الأداء الاقتصادي والمجتمعي. ولا تختص بفئة معينة دون غيرها من السكان من ناحية العرق أو الأصل أو الدين أو الجنس أو العمر أو غيرها، لكن تصبح فئة الفقراء هي الفئة التي تتحمل أكثر من غيرها تبعات القصور والفشل في السياسات التي تضعها السلطات وطبقات الأغنياء والأقوياء، وأن هناك ارتباطاً وثيقاً ما بين الفقر وانعدام المساواة، ويتجلى بصورة أكبر عندما يواجه السكان التمييز في حياتهم اليومية ولا يحصلون على فرص متساوية في الحصول على العمل والطعام والتعليم...إلخ، وبالأسعار المعقولة المقبولة وما إلى ذلك[11]. وقد وصف المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، الفقر المدقع بأنه نقص في الدخل ونقص في النفاذ إلى الخدمات الأساسية والاستبعاد الاجتماعي، وأن الفقر إنكار حق الفرد في طائفة من القدرات الأساسية مثل القدرة على أن يأكل بقدرٍ وافٍ، وعلى أن يحيا ويعيش في صحة جيدة، وعلى أن يشترك في عمليات صنع القرار وفي الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع[12] . ولهذا الهدف سبع غايات ويقاس بثلاثة عشر مؤشراً .

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

يتوخى الهدف هذا القضاء على الجوع وعلى سوء التغذية بجميع صورها بحلول عام (2030)، وهو ينطوي أيضاً على الالتزام بكفالة حصول الجميع على الطعام المأمون والمغذي والكافي في جميع أوقات السنة. وهذا سيتطلب نظماً مستدامة للإنتاج الغذائي، وممارسات زراعية قادرة على الصمود في مواجهة الصدمات، وفرصاً متكافئة في استغلال الأراضي والتكنولوجيا من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية[13]، ولهذا الهدف ثماني غايات ويقاس بأربعة عشر مؤشراً .

الهدف الثالث: ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار .

هذا الهدف يرمي إلى ضمان توفير الصحة والرفاه للجميع ولكافة الأعمار، عن طريق تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل وإنهاء أوبئة الأمراض السارية الرئيسة وخفض الأمراض غير السارية والبيئية وتحقيق التغطية الشاملة بالتأمين الصحي للجميع وضمان حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الآمنة والفعّالة، التي يمكن تحمّل تكلفتها[14]، ويتوخى الهدف أيضاً زيادة البحث والتطوير وزيادة التمويل الصحي وتعزيز قدرات دول العالم في مجال الحد من المخاطر الصحية وإدارتها[15]. ويقاس هذا الهدف بثمانية وعشرين مؤشراً تغطي غاياته الثلاث عشرة .

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

لهذا الهدف عشر غايات وتقاس باثني عشر مؤشراً، إذ يمكّن التعليم من الحراك الاقتصادي الاجتماعي الصاعد، وهو أساس للتخلص من الفقر، ومع ذلك لا يزال ملايين الأطفال غير ملتحقين بالمدارس، فضلاً عن أن التحصيل في المدرسة لا يحققه جميع الملتحقين، لم يتمكن

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

العالم من بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام (2015)[16]، إذ كان التقدم بطيئاً فيما يتعلق بضمان إكمال جميع الأطفال لمرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي. ففي المدة بين عامي (2010 و 2019)، زادت المعدلات العالمية لإكمال التعليم بمرحلتيه الابتدائية والثانوية من (82%) إلى (85%) ومن (46%) إلى (53%) على التوالي.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات .

وتقاس غاياته التسع بأربعة عشر مؤشراً، الذي يتطلب تمكين النساء والفتيات من بلوغ أقصى إمكانات إتاحة الفرص على قدم المساواة مع الرجال والفتيان، وهذا يعني القضاء على جميع صور التمييز والاستغلال والعنف ضدهن، بما في ذلك العنف على أيدي الأهل وشركائهن (الازواج)[17]. وغيرها من الممارسات الضارة، إذ يُرتكب العنف ضد المرأة في المجالين الخاص والعام[18] .

وجدير بالذكر ينبغي القول: إن المساواة بين الجنسين تشير إلى المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء والرجال والفتيات والفتيان. فلا تعني المساواة أن الرجال والنساء سيصبحون الشيء نفسه، ولكن حقوق ومسؤوليات وفرص الرجال والنساء لن تعتمد على ما إذا كانوا قد ولدوا ذكوراً أو إناثاً. وتعني المساواة بين الجنسين أن مصالح واحتياجات وأولويات كل من النساء والرجال تؤخذ في الاعتبار، مع الاعتراف بتنوع المجموعات المختلفة من الجنسين. والمساواة ما بين الجنسين ليست قضية تتعلق بالمرأة، بل ينبغي أن تكون مجال تشارك الجميع، وينظر إلى المساواة بين المرأة والرجل على أنها قضية من قضايا حقوق الإنسان وشرط مسبق ومؤشر للتنمية المستدامة التي محورها الإنسان[19] .

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

تُعد الموارد المائية المستدامة ضرورية لصحة الإنسان وللاستدامة البيئية والازدهار الاقتصادي[20]، فالمياه العذبة مورد ثمين رئيس لصحة الإنسان وللأمن الغذائي وأمن الطاقة وللقضاء على الفقر، فضلاً عن ضرورتها للعديد من المجالات والجوانب الأخرى للتنمية المستدامة[21]. ويتعرض هذا المورد الحيوي المهم للتهديد، مما يوجب التصدي لهذا التهديد وللتحديات الأخرى المتصلة بالصرف الصحي والنظافة الصحية للسكان والنظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، وتأثر حوالي أكثر من ملياري شخص عام (2017) بالإجهاد المائي الذي سيتزايد مع النمو السكاني وأثار تغير المناخ[22]، فجاء هذا الهدف من أهداف الأجندة ليتصدى للتحديات ويعمل على تحقيق ما يعلق عليه من أهمية حاسمة لبقاء الإنسان والكوكب، ويعمل أيضاً على توسيع نطاق التعاون الدولي وحشد الدعم على مستوى المجتمعات المحلية لأجل تحسين إدارة المياه والصرف الصحي...إلخ[23]. وتقاس غايات هذا الهدف الثماني بأحد عشر مؤشراً .

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يشتمل هذا الهدف على ستة مؤشرات تغطي غاياته الخمس من حيث القياس، فالطاقة هي عنصر حاسم من أجل بلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة تقريباً، ابتداءً من دورها في القضاء على الفقر ومروراً بتحقيق التقدم في مجالات الصحة والتعليم وإمدادات المياه والتصنيع، وانتهاءً بالتصدي لتغير المناخ[24]. ولتحقيق ذلك، فإن الحصول على الطاقة الموثوقة والمستدامة بتكلفة يمكن تحملها لها أهمية بالغة، إلاّ أن الحصول على الطاقة يتباين كثيراً فيما بين الدول، وخصوصاً بالنسبة للبلدان التي تعاني من عجز كبير في الحصول على تلك الطاقة ومن ارتفاع استهلاك الطاقة لديها[25]؛ لذا فإن الهدف السابع يسعى إلى تعزيز الحصول الأوسع على الطاقة والاستخدام المحسّن للطاقة المتجددة، بطرق ووسائل متعددة منها تعزيز التعاون الدولي والتوسع في الهياكل الأساسية والتكنولوجية الخاصة بالطاقة النظيفة[26].

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع .

تتضمن غايات هذا الهدف اثنتا عشرة غاية تقاس بستة عشر مؤشراً. إن النمو الاقتصادي المطرد والشامل يدفع بعملية التنمية عن طريق توفير المزيد من الموارد للتعليم والصحة والاستهلاك الشخصي والبنية الأساسية للنقل والمياه والطاقة، ويمكن أيضاً أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى توفير فرص عمل جديدة، إلاّ أن مسألة الحفاظ على نمو اقتصادي حقيقي مرتفع ليس بالأمر السهل، وعلاوة على ذلك فإن النمو الاقتصادي ليس بالضرورة مستداماً عندما تستنفد الدول مواردها الطبيعية لأجل النمو الاقتصادي ومن ثم تنقل عبء التدهور البيئي والأضرار البيئية إلى الأجيال المقبلة[27]، يتناول هذا الهدف مجموعتين من المسائل فهو يروج من جهة للنمو الاقتصادي، ويتناول من جهة أخرى العمالة المنتجة والعمل اللائق، وبإدراج العنصرين في هدفٍ واحدٍ، يمكن للمرء أن يستنتج أن الهدف يؤيد نموذجاً يفترض أن النمو الاقتصادي يعزز فرص العمل والعمالة ويعزز بوجه خاص العمل اللائق[28] .

الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار .

يمثل الاستثمار في البنية التحتية، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، ودعم التنمية التكنولوجية والبحث والابتكار، ثلاث قوى دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[29]، ويعالج الهدف هذه القوى، فالبنى التحتية توفر المنشآت المادية الأساسية، التي لا غنى عنها بالنسبة للأعمال والمجتمع، في حين أن التصنيع يدفع قدماً بعجلة النمو الاقتصادي، ويوّلد فرص العمل وهو بذلك يخفف من عدم المساواة في الدخل[30]، فالصناعة التحويلية بوصفها النوع المهم من التصنيع هي المحرك الرئيس للنمو، وهي التي تلبي الطلب المتزايد على السلع في جميع أنحاء العالم[31]، ولهذا الهدف ثماني غايات تقاس باثني عشر مؤشراً .

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها .

يدعو هذا الهدف (الذي يشتمل على عشر غايات تقاس بأربعة عشر مؤشراً) إلى الحد من أوجه انعدام المساواة في الدخل، فضلاً عن أوجه انعدام المساواة القائمة على أساس السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الاثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو أي وضع آخر داخل البلد. ويتناول هذا الهدف أيضاً أوجه انعدام المساواة بين البلدان، بما في ذلك ما

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يتصل بالتمثيل والهجرة والمساعدة الإنمائية[32]. وتجدر الإشارة إلى أن انعدام المساواة هو أكثر بكثير من الفوارق في الدخل والثروة، فعلى الرغم من أن التفاوت الاقتصادي مهم جداً، إذ يؤدي إلى اختلافات واسعة في فرص الحياة، حيث يكون لدى الأفراد الأشد فقراً متوسط عمر متوقع أقصر بكثير من الأفراد الأكثر ثراءً، على سبيل المثال فإن لانعدام المساواة داخل الدول، وفي ما بينها أبعاداً اجتماعية وسياسية كذلك، إذ يشمل ذلك الوصول إلى الصحة والتعليم والتمثيل السياسي والسلطة، وكثيراً ما تكون أبعاد انعدام المساواة مترابطة ومركبة، فمثلاً في الغالب ما يعكس انعدام المساواة في التحصيل الدراسي الفوارق ما بين الجنسين، فقد يرجح أن يكمل الفتيان التعليم الثانوي أكثر من الفتيات في أجزاء عديدة من العالم[33] .

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة .

يقر الهدف (11) بالدور المركزي للتحضر في التنمية المستدامة ويدعو إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة[34]، حيث إن قضايا الإسكان تتفاقم مع هجرة المزيد من السكان إلى المدن بحثاً عن حياة أفضل ومع ازدياد سكان المناطق الحضرية[35]، فالتوسع الحضري أخذ ينتشر في العالم بصورة متزايدة، منذ عام (2007)، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن، وأنه من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى (60%) بحلول العام (2030)، وتعد المناطق الحضرية والمدن مراكز قوة للنمو الاقتصادي، فهذه المدن تسهم بنحو (60%) من الناتج المحلي الاجمالي العالمي. إلاّ أنها في الوقت نفسه تولد حوالي (70%) من انبعاثات الكربون العالمية وأكثر من (60%) من استخدام الموارد، ويؤدي التوسع الحضري السريع إلى تزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة، وعدم كفاية الهياكل والبنى الأساسية وشبكات وأنظمة الخدمات، مثل شبكات المياه والصرف الصحي، وخدمة جمع النفايات والطرق والجسور وشبكات النقل...إلخ، وإثقالها بالأعباء وإلى تفاقم تلوث الهواء والزحف الحضري العشوائي بغياب أسس التخطيط[36] . ويحتوي هذا الهدف على خمسة عشر مؤشراً عملت على تغطية غاياته العشر .

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة .

لقد تجاوزت الطلبات البشرية على الموارد الطبيعية للأرض ما يمكن إنتاجه. يعتمد التحول إلى نمو أكثر استدامة على التغيرات في الأنماط الحالية لكل من الإنتاج والاستهلاك[37]، هذا النمو في الطلب والاستهلاك للموارد الطبيعية لكوكبنا غير مستدام على المدى الطويل؛ لذا فإن حل هذه المشكلة أمر حيوي لمستقبل الجنس البشري ومستقبل الأنواع الأخرى. على هذا النحو، يجب على العالم تطوير استراتيجيات لفصل النمو الاقتصادي ورفاهية الإنسان عن الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية[38]، وتجدر الإشارة إلى أنه، في عام (2000) بلغت البصمة المادية[39] حوالي (48.5) مليار طن متري[40]، ثم شهدت ارتفاعاً على الصعيد العالمي، فقد زادت البصمة العالمية بنسبة (70%) بين عامي (2000 و 2017). وهناك خسائر بنحو (14%) من الأغذية في العالم على طول سلسلة التوريد قبل الوصول إلى مستوى البيع بالتجزئة. في حين أرتفع على المستوى العالمي الاستهلاك المادي المحلي للفرد، وهو إجمالي كمية المواد المستخدمة مباشرة من قبل الاقتصاد لتلبية احتياجاته الاستهلاكية، بأكثر من

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(40%) خلال المدة بين عامي (2000 و 2017) – من (8.7%) إلى (12.2%) طن متري. وبلغت مؤشرات هذا الهدف ثلاثة عشر لتغطي إحدى عشرة غاية .

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره .

مع استمرار ارتفاع مستويات الغازات الدفيئة، ترتفع وتائر تغير المناخ بمعدلات أعلى بكثير مما كان متوقعاً لها، وتنتشر أثاره في جميع أنحاء العالم، إذ تعد قضية تغير المناخ القضية الحاسمة في عصرنا والتهديد الأكبر للتنمية المستدامة على الاطلاق، وتسهم آثاره المركبة في تسريع عملية حدوثة مما يترك الوقت القليل جداً للتصرف لمنع تغير المناخ الجامح[41]. في عام (2015)، التزم (196) طرفاً في اتفاقية باريس بتحويل مسارات التنمية الخاصة بهم نحو الاستدامة ودعوا إلى الحد من الاحترار العالمي إلى ما دون (2) درجة مئوية – ومثالياً بحدود (1.5) درجة مئوية – فوق مستويات ما قبل الصناعة. لتحقيق هذه الأهداف، يجب خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بنسبة (45%) بحلول عام (2030) مقارنةً بمستويات عام (2010)، والوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام (2050)[42].

الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة .

معلوم أن المحيطات والمسطحات المائية الأخرى تغطي أكثر من ثلثي سطح الأرض، وهي تشكل أكبر نظام بيئي على الكوكب، وتعتمد المجمعات السكانية الساحلية الكبيرة الحجم في كل منطقة على المحيطات والمسطحات الأخرى في تحصيل سبل العيش وتوفير الغذاء[43]، حيث يعتمد أكثر من ثلاثة مليارات شخص على المحيط في كسب عيشهم، ويتم تنفيذ أكثر من (80%) من تجارة البضائع العالمية عن طريق البحر. تسهم المحيطات في القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المستدام والأمن الغذائي[44]. كما توفر أيضاً خدمات بيئية لا تقدر بثمن، لكونها تولّد نصف الأوكسجين الذي نتنفسه، وتدعم ثروة من الموارد البحرية وتعمل كمنظم مناخي[45]. وتمتص الحرارة من الغلاف الجوي وأكثر من ربع ما يصنعه الإنسان من ثاني أكسيد الكربون[46]، وعلى الرغم من هذه الأهمية، فإن الآثار المتزايدة لتغير المناخ، وتلوث الأرض شكلت تهديداً كبيراً للعديد من المناطق الساحلية، فضلاً عن المحيطات والبحار نفسها[47]، فضلاً عن ذلك، فإن أحواض الأنهار والنظم الإيكولوجية البحرية والغلاف الجوي جميعها تشكل جزءاً من النظم الهيدرولوجية، فإن تأثير هذا التلوث غالباً ما يكون له صدى في مدن بعيدة عن مصدره[48]، ومنذ بداية الثورة الصناعية، امتصت المحيطات تقريباً ثلث كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة بسبب الأنشطة البشرية، ومن ثم فأنه نتجت عنها جهتين، الأولى إيجابية، تمثلت بالتخفيف من حدة آثار تغير المناخ، والثانية سلبية، فأن الكلفة الإيكولوجية كانت باهظة، حيث أن ذوبان ثاني أكسيد الكربون في المياه يؤدي إلى انخفاض مستوى جهد الهيدروجين، ومن ثم يؤدي إلى زيادة درجة الحموضة وتغير توازن كربونات الكيمياء الجيولوجية الحيوية[49]، ومؤشرات هذا الهدف عشرة تغطي قياس غاياته العشر .

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يتطلب حفظ أشكال الحياة المتنوعة على المناطق اليابسة من الأرض، جهوداً موجهة لحماية النظم الإيكولوجية البرية والنظم الأخرى وترميمها وتعزيز المحافظة عليها واستخدامها على نحو مستدام[50]، إذ تسببت الأنشطة البشرية في انخفاض التنوع البيولوجي بشكل أسرع من أي وقت آخر في تاريخ البشرية. لقد فشل العالم في تحقيق غاياته لعام (2020) فيما يتعلق بوقف فقدان التنوع البيولوجي. ويُظهر مؤشر القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، الذي يرصد خطر الانقراض العام لمختلف الأنواع، انخفاضاً بنسبة (10%) منذ عام (1993). ومن بين (134400) نوع تم تقييمها، هناك (28%) أكثر من (37400) نوع مهددة بالانقراض، بما يمثل (41%) من البرمائيات، و (34%) من الصنوبريات و (33%) من الشعاب المرجانية، و (26%) من الثدييات، و (14%) من الطيور. أما الدوافع الرئيسة المسببة لفقدان الأنواع فهي تتمثل في التنمية الزراعية والحضرية، والاستغلال غير المستدام من خلال الصيد البري وصيد الأسماك والصيد بالشراك وقطع الأشجار، وانتشار الأنواع[51] الغريبة الغازية[52]. وهنا يأتي تركيز الهدف الـ(15)، بغاياته الـ(12) التي تقاس بـ(14) مؤشراً، على وقف فقدان التنوع البيولوجي في هذا الوقت الحرج .

الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمُسائلة وشاملة للجميع على جميع المستويات .

إن السلام والعدالة وبناء المؤسسات الفعّالة الخاضعة للمُساءلة، التي تكون شاملة للجميع، لهي أمورٌ تقع في صميم التنمية المستدامة[53]، وتولد أجندة (2030) رابطاً قوياً بين السلام والأمن المستدامين، وبناء الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ السياسات ذات الصلة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة[54]. وترد كافة هذه العناصر التي توخى الهدف (16) تحقيقها كإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد وتستند إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد على المستويات أجمع، وإلى مؤسسات شفافة وفعّالة وخاضعة للمُسائلة[55]. وقد تم وصف هذا الهدف بغاياته الاثنتي عشرة، التي تقاس بأربعة وعشرين مؤشراً، على أنه أحد الأهداف الأكثر إثارة للجدل، وأتخذ الهدف رقم (16) مكانة بين الأهداف السبعة عشر، معيداً التأكيد على أن السلام والعدالة والمؤسسات الفعّالة والمسؤولة، وكذلك المجتمعات الشاملة، هي شروط مسبقة للتنمية المستدامة. أصبح الهدف (16) من أهداف التنمية المستدامة مميزاً من خلال تحوله، مما يتطلب التنفيذ الحقيقي والرصد الفعّال والمُساءلة المعززة للتقدم العام لخطة عام (2030)[56] .

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

تُعرّف الأمم المتحدة الشراكات بأنها علاقات طوعية وتعاونية بين مختلف الأطراف، سواء من الدول أو من غير الدول، التي يتفق فيها جميع المشاركين على العمل معاً لتحقيق هدف مشترك أو الاضطلاع بمهمة محددة وتقاسم المخاطر والمسؤوليات والموارد والفوائد. وتُعرّف الشراكات من وجهة نظر السياسة العامة على أنها ترتيب تعاوني طوعي، يشمل المنظمات العامة والخاصة و/أو منظمات المجتمع المدني التي تتم صياغتها بإجراءات مشتركة غير

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

هرمية لصنع القرار وتتناول إحدى قضايا السياسة العامة[57]. إذا كانت المسؤولية عن تحقيق الأهداف والغايات الطموحة ضمن هذه الأجندة تقع على عاتق البلدان فرادى، فإن للدعم الدولي والشراكات العالمية أهميتها البالغة، لا سيما للبلدان الأشد فقراً وللبلدان التي تواجه تحديات خاصة؛ بسبب موقعها الجغرافي، ويرمي هذا الهدف الأخير إلى تنشيط وتعزيز الشراكات العالمية التي تجمع ما بين الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات والمؤسسات الفاعلة، وتعبئة الموارد المتاحة كافة، بما يسهم في تحقيق ما سبق ذكره من أهداف التنمية المستدامة (2030)[58] . علماً أن لهذا الهدف تسع عشرة غاية يقيسها أربعة وعشرون مؤشراً .

ب- غايات ومؤشرات أجندة التنمية المستدامة[59]

كما سبق وذكرنا في أعلاه، إن عدد الغايات يبلغ (169) غاية وعدد المؤشرات (248) مؤشراً. نلحظ أن مؤشر أهداف التنمية المستدامة قد غطى (149) دولة عام (2016) من أصل (193) دولة عضو في الأمم المتحدة، وجدير بالإشارة، إلى أن إصدار أنموذج أولي لمؤشر التنمية المستدامة كان في عام (2015)، لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كطريقة مختصرة لتتبع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد أولويات بلدان المنظمة البالغ عددها (34) دولة[60]، لكن هذا الإصدار لا يُعد الأول من بين الإصدارات، فكان الإصدار الأول عام (2016)، وهو مؤشر عالمي، ثم تلاه اصدار عام (2017)، الذي غطى (157) دولة، في حين غطت إصدارات (2018 و 2019 و 2020 و 2021)، (156 ، 162 ، 166 ، 165) دولة على التوالي، علماً أن البيانات تجمع لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلاّ أن هناك دولاً لا تدرج في التقرير؛ بسبب عدم كفاية البيانات المتاحة. في حين غطى مؤشر المعرفة العالمي في إصدار عام (2017)، (131) دولة، أما إصدار عام (2020)، غطى (138) دولة، وشمل (199) مؤشراً، في حين غطى إصدار عام (2021)، (154) دولة، وشمل (232) مؤشراً فرعياً .

عندما بدأت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة عملية لتطوير إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، وقد أقرت اللجنة مجموعة أولية من (231) مؤشراً بناءً على عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة[61]، حتى وصل عدد المؤشرات إلى (248) مؤشراً. وتم اختيار المؤشرات بناءً على خمسة معايير:

- الصلة برصد أهداف التنمية المستدامة.
- كفاية إحصائية.
- التوقيت.
- جودة البيانات.
- التغطية.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات التنمية المستدامة تحاول قياس التنمية المستدامة في مجملها، مع مراعاة الطبيعة المتعددة الأبعاد والمتكاملة للتنمية المستدامة. وفي الواقع تتداخل العديد من المؤشرات فيما بينها. ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام (2015)، قامت شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) وبالاشتراك مع مؤسسة برتلسمان (Bertelsmann Stiftung)،

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

بإصدار تقارير دورية سنوية، ترصد مدى التقدم الذي تحرزه البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن تتبع أداء البلدان، من خلال تقرير مؤشر التنمية المستدامة ولوحات معلومات أهداف التنمية المستدامة، الذي يعرض بيانات عن أداء البلدان مقابل أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أنه ليس أداة رسمية لرصد أهداف التنمية المستدامة لكنه بدلاً من ذلك يكمل الجهود التي تبذلها المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية لجمع وتوحيد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة[62]. ولهذه الغاية يعرض أحدث البيانات المتاحة باستخدام مصادر البيانات الرسمية (الأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولي، وغيرها)، ومصادر البيانات غير الرسمية (مراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية)[63]. فالمؤشر هو تقويم للأداء العام لكل بلد في السبعة عشر هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، مع إعطاء وزن متساوٍ لكل هدف. إذ تشير النتيجة إلى موقع الدولة بين أسوأ نتيجة ممكنة التي هي (0)، وأفضل نتيجة مستهدفة (100)[64] .

ثالثاً: العراق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

بما أن الدستور هو أعلى تشريع يحدد الأسس التي تنظم حياة المجتمع، وطبيعة العلاقات بين مكوناته، ويؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلد، ويقوم على أساسه عقد اجتماعي محدد، والحقوق والواجبات، التي ينص عليها. لذا فإن التنمية والعدالة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العمل والضمان الاجتماعي قيم دستورية نص عليها دستور العراق لعام (2005)، أي قبل الإعلان عن أهداف أجندة (2030)، بعقد من الزمن؛ وعليه فإن الدستور انسجم إلى حدٍ كبير مع روح أهداف أجندة التنمية المستدامة، وتضمن مواد دستورية نصت على تعزيز الحكم الرشيد والمساواة وحقوق الإنسان وعدم استبعاد أية فئة من فئات المجتمع أو قومياته. وتشكل النصوص الدستورية هذه تقدماً في مجالات حقوق الإنسان في التعلم والصحة والحماية الاجتماعية والحق في التنمية المستدامة، وتضمن أيضاً نصوصاً تعنى بتعزيز الحكم الرشيد والمساواة. ونستطيع القول: إن الدستور العراقي يراعي حقوق الجميع وعدم ترك أحد في الخلف[65] .

ومع حلول الموعد النهائي المحدد للانتهاء من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام (2015)، كان العراق مشغولاً في معركته ضد التنظيمات الإرهابية وتداعيات تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. وقد تم تحديد النتيجة النهائية للإنجاز التنموي الذي تم تحقيقه في إطار الأهداف الإنمائية للألفية جنباً إلى جنب مع التحديات التي يواجها البلد في المرحلة الجديدة، والفرص، التي توفرها أهداف أجندة (2030) كإطار عمل ينبغي أن يستمر لمدة عقد ونصف قادم[66] .

مما تقدم، يمكن أن نعرض المسار التنموي للبلاد بحسب التقدم المحرز في تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة خلال المدة (2016-2021)، فقد حقق البلد تقدماً طفيفاً بمقدار (12.9) نقطة على مؤشر تقدم أهداف أجندة التنمية المستدامة، على وفق مؤشر أهداف التنمية المستدامة وتقرير لوحات المعلومات للمدة المحددة. إذ حقق العراق خلال عام (2016) درجةً بلغت (50.9) وأحرز المرتبة (105) من بين (149) دولة، وحافظ على مرتبته (105) من بين

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(165) دولة بعد أن تراجعت خلال المدة (2017 – 2020)، وبدرجة متقدمة بلغت (63.8) عام (2021)، محافظاً على أدائه فوق المتوسط في هذا المؤشر (يُنظر الجدول 1). لا يزال البلد يواجه تحديات كبيرة مثل الفقر والجوع والبطالة. ومع ذلك، فإن هذا الأداء لا يبرّز تأثير COVID -19 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما المتعلقة بالفقر والعمل والنمو والبطالة .

جدول (1) درجات وترتيب العراق من بين دول العالم في تقارير التنمية المستدامة

السنة	الدرجة	المرتبة	عدد الدول
2016	50.9	105	149
2017	56.6	118	157
2018	53.7	127	156
2019	60.8	117	162
2020	63.1	113	166
2021	63.8	105	165

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Jeffrey D. Sachs and others, Sustainable Development Report–The Decade of Action for the- Sustainable Development Goals- Includes the SDG Index and Dashboards, Bertelsmann Stiftung & Sustainable Development Solutions Network (SDSN), University Printing House Cambridge, United Kingdom, multiple numbers.

وبشكل أكثر تفصيلاً يمكن النظر إلى الجدول (2) والشكل (2)، الذين يوضحان النتائج الإجمالية في الأهداف، فقد حقق العراق قيم إنجاز متفاوتة بين مؤشرات الأهداف السبعة عشر في السنوات (2017 – 2021)، ويمكن تحديد رتب إنجاز الأهداف من خلال ما يأتي:

1- على وفق مؤشر أهداف التنمية المستدامة وتقرير لوحات المعلومات (2017) يتضح أن العراق قد تمكن من إنجاز الهدف الأول بقيمة بلغت (99.1)، وبهذا فهو قريب مما حققته دول العينة. بينما لا تزال بقية الأهداف الأخرى (2-17) تواجه تحديات كبيرة؛ لأسباب عديدة مثل الوضع السياسي الراهن والحرب على التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن المشاكل الإقليمية، التي تؤخر التقدم .

2- على الرغم من المكاسب التي تحققت بالهدف الأول في عام (2017)، وحقيقة أن البلد أقترب من تحقيقه، إلاّ أن الظروف الاستثنائية أدت إلى التراجع في التقدم والتأخر في الإنجاز التنموي. إذ نلحظ من الجدول (2) والشكل (2)، وبحسب تقرير مؤشر ولوحات المتابعة (2021)، إن العراق قد واجه تحديات في الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة الذي بلغت قيمته حوالي (79)، وبفارق كبير يفوق (20) نقطة عن عام (2017)، نتيجة انتشار الفقر وعدم المساواة في جميع أنحاء البلاد. ولم تعالج الجهود التي بذلت لمعالجة الفقر بشكل كامل أوجه الحرمان المتعددة أو الانقسامات بين الحضر والريف. وأدت الأزمات المتتالية مثل الأزمة المزدوجة في عام (2014) والأزمة المركبة في عامي (2020 و2021)، وكذلك ضعف وهشاشة الأمن إلى التأثير على المكاسب، التي تحققت للحد من الفقر في ضوء تنفيذ استراتيجيات للتخفيف من حدة الفقر منذ عام (2009)، ويوضح الشكل (2) أن العراق سجل

Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics

انخفاضاً كبيراً في مؤشر شريحة السكان، الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي البالغ (1.90) دولاراً و (2.30) دولاراً للفرد في اليوم (تعادل القوة الشرائية). ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت هذه الخطوط نتيجة تعثر السياسات الاجتماعية التي أدت إلى زيادة الضعف والتأخير في حل التحديات المتعلقة بالنازحين داخلياً. نتج التراجع خلال (2019 – 2021)، من تحديات في معالجة الفقر والبطالة والقضايا الاجتماعية الأخرى، وقد زاد من تعقيد الحلول للمحافظة على التقدم بعامي (2017 و 2018)، عندما تحققت مستويات مقبولة فيما يتعلق بمؤشرات الهدف الأول. ويعود ذلك إلى تدابير استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر، كما ذكرنا أنفاً. في حين أن الأهداف الأخرى لا تزال تعاني من تحديات كبيرة باستثناء الهدف السابع والثاني عشر والثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة، والأمن، والسياسة تمثل عقبات أمام التقدم .

3- يوضح تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات لعام (2021)، أن التحديات الرئيسة لا تزال قائمة على سبعة أهداف: 2 و 5 و 8 و 9 و 11 و 14 و15، ولا تزال هناك تحديات كبيرة في خمسة أهداف: 3 و 4 و 6 و 16 و 17، لا تزال هناك بعض التحديات في خمسة أهداف: 1 و 7 و 10 و12 و 13. وقد ابتعد العراق عن الانجاز الايجابي في جميع الأهداف .

جدول (2) النتائج الإجمالية بحسب أهداف التنمية المستدامة للسنوات من (2016 – 2021)

الأهداف / السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
2016	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
2017	99.1	36.6	62.2	52.6	36.5	60.8	71.1	47.9	4.7.	84.7	66.8	77.0	86.8	19.6	38.0	69.5	50.0
2018	98.6	34.4	64.1	26.0	44.7	47.0	78.5	40.8	6.7.	an	63.6	76.3	85.8	26.5	50.3	56.9	50.9
2019	84.1	41.7	62.6	44.4	38.2	46.3	87.8	61.5	20.9	94.4	59.7	90.6	90.0	28.5	39.4	65.2	78.2
2020																	
2021																	

(an) لا تتوفر بيانات.

(-) لا تتوفر نتائج عن الأهداف في تقرير إصدار هذا العام.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Jeffrey D. Sachs and others, Sustainable Development Report–The Decade of Action for the- Sustainable Development Goals- Includes the SDG Index and Dashboards, Bertelsmann Stiftung & Sustainable Development Solutions Network (SDSN), University Printing House Cambridge, United Kingdom, multiple numbers.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أما النتائج الإجمالية بحسب الأهداف التنمية المستدامة لعامي (2020-2021) يمكن أن نستعين بالشكل (2) لعدم توفر البيانات في جدول منفصل .

شكل (2) مسار التقدم في أهداف التنمية المستدامة للعراق في عامي (2020 و 2021)

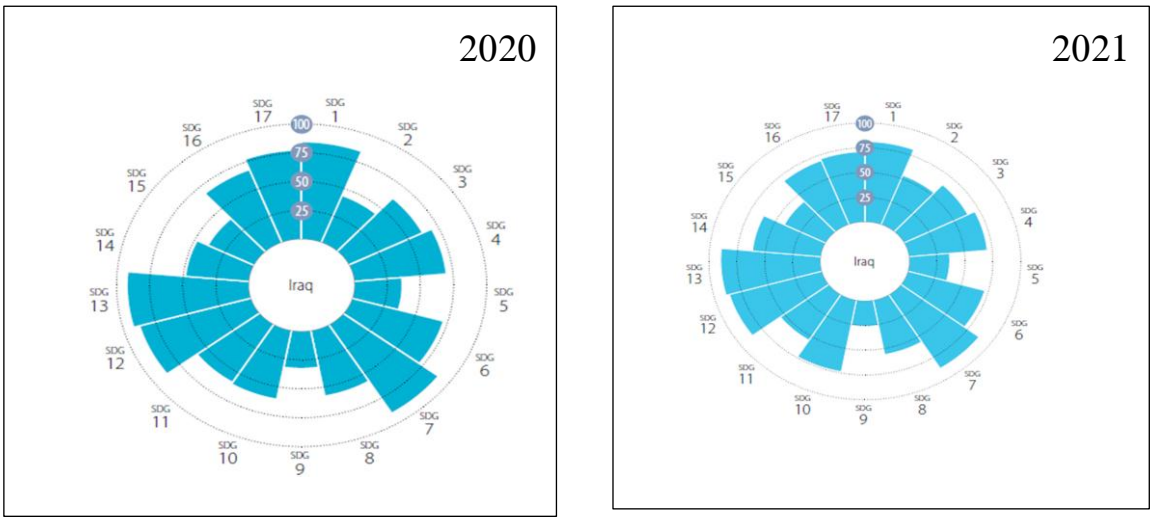

Source: Jeffrey D. Sachs and others, Sustainable Development Report–The Decade of Action for the- Sustainable Development Goals- Includes the SDG Index and Dashboards, Bertelsmann Stiftung & Sustainable Development Solutions Network (SDSN), University Printing House Cambridge, United Kingdom, multiple numbers.

وعليه تتمثل أهم التحديات الرئيسة أمام تحقيق التقدم في تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة في العراق في اقتصاده التقليدي القائم على الطبيعة الريعية، بالإضافة إلى التحديات الأخرى مثل ارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن ضعف قدرة الاقتصاد التقليدي على توليد فرص العمل، وارتفاع معدلات الفقر نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي والأمني، فضلاً عن العجز المالي المتزايد، وضعف مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وعبء المديونية، وضعف الأداء المؤسسي، والواقع السياسي والأمني الذين ولدا الصراعات والاضطرابات والأزمات، والفساد الإداري والمالي، وتأثير الولاءات الحزبية على الكفاءة ومعايير النزاهة، فضلاً عن التحديات البيئية مثل التصحر والتلوث وندرة المياه. وهذه التحديات سيتناولها البحث بشيء من التفصيل لاحقاً .

2- التحديات والفرص لتحقيق أجندة التنمية المستدامة في العراق

أ- تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تتزامن جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع جهود إعادة الإعمار ومعالجة قضايا ما بعد الصراع لهزيمة التنظيمات الإرهابية، التي قوضت السلم المجتمعي ودمرت البنية التحتية وألحقت الضرر بالبلد وموارده ومؤسسات الحكم وأجبرته على العودة إلى اقتصاد الحرب. على الرغم من أن هذا الوضع قد يحمل فرصة تاريخية يمكن استثمارها لإحداث تغيير إيجابي بعد هزيمة هذه الجماعات الإرهابية، إلاّ أنه ولّد واقعاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً جديداً ومستوى

Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics

جديد من الصراع السياسي حول شكل وآليات الحكم والحاجة إلى إعادة النظر في أسس النظام السياسي، التي يقوم عليها الحكم منذ عام (2003) .

يشهد العراق اليوم وضعاً فريداً، ففي عام (2003)، مرت الدولة بتغيرات جذرية أثرت على ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية. حتى ذهب بعضهم إلى حد توقع تدمير الدولة ومؤسساتها والعقد الاجتماعي. وصلت الأزمة إلى ذروتها في منتصف عام (2014) عندما اجتاحت التنظيمات الإرهابية نحو ثلث العراق وهددت نسيجه الاجتماعي وبنيته المؤسسية ومستقبله التنموي، ثم عقبها الاحتجاجات الشعبية، وبروز الأزمة الوبائية لجائحة COVID – 19، ومن أهم هذه التحديات ما يأتي:

- النمط الريعي للاقتصاد: تعد هذه من أهم التحديات الرئيسة، فالاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، مما أدى إلى جعل الاقتصاد غير قادر على توليد فرص عمل؛ والسبب في انعدام وجود الروابط الأمامية والخلفية في القطاع النفطي، الأمر الذي فاقم معدلات البطالة (يُنظر الشكل 3)، وعندما يصبح الاقتصاد غير قادر على توفير فرص عمل، كلما أصبحت القطاعات الأخرى التي تستوعب تقليدياً القوة العاملة أكثر اعتماداً على العوائد النفطية، يكفي تسليط الضوء على الصراعات التي يثيرها هذا التحدي على الرغم من أن قطاع النفط حقق (53%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004 – 2016) واستحوذ على أكثر من (90%) من إجمالي الصادرات، إلاّ أنه استخدم حوالي (3%) فقط من القوة العاملة، مما يجعل دمج الفقراء والنساء في هذا الاقتصاد أكثر صعوبة[67].

شكل (3) معدل البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) في العراق للأعوام (2005 – 2021)

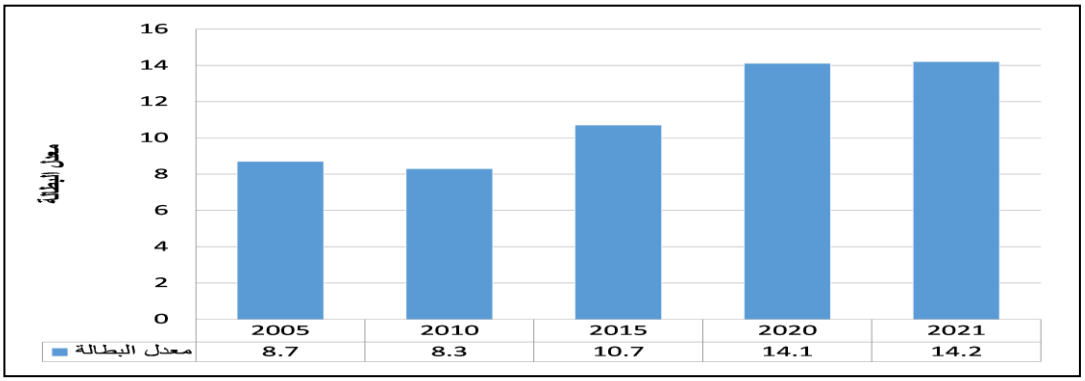

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: البنك الدولي على الموقع data.albankaldawli.org.

- النمو السكاني: يشكل النمو السكاني المرتفع أحد أهم هذه التحديات، إذ يصل هذا النمو سنوياً إلى حوالي مليون نسمة تقريباً، وبناءً على تقديرات عام (2021)، إن عدد السكان بلغ أكثر من (41) مليون نسمة، وتشير التقديرات إلى أنه سيرتفع إلى نحو (53) مليون نسمة بحلول عام (2030)، مع الأخذ في الاعتبار معدل نمو يبلغ (2.4%) سنوياً[68]، لذلك فإن معدل النمو السكاني هذا يشكل تحدياً خطيراً أمام التقدم في الحد من الفقر والبطالة، ولا سيما بين الشباب، وجدير بالذكر إلى أن بطالة الشباب ينتج عنها إهدار لرأس المال البشري. كما أنه يتسبب بتوليد ضغوطاً على الموارد والخدمات العامة، ويزيد من التوسع الحضري المفرط، ويؤدي أيضاً إلى تفاقم مشكلة المستوطنات العشوائية. لديناميكيات السكان تأثير حاسم على نتائج

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

التنمية المستقبلية، فالعراق لديه واحدة من أكبر مجموعات الشباب في العالم، إذ يمثل عدد من دون سن التاسعة عشر عاماً حوالي (50%) من حجم السكان. وسيزداد عدد السكان البالغين من (22 – 23) مليوناً بحلول العام (2030)، وسيؤدي ذلك إلى مزيد من الضغوط على الموارد الاقتصادية التي هي بالفعل نادرة بما في ذلك الغذاء والمياه والبنية التحتية الحضرية والخدمات. ويتوقع أن تكون هناك حاجة إلى (5-7) ملايين فرصة عمل إضافية، يمكن أن يكون هذا الرقم أعلى إذا ما زادت معدلات المشاركة في القوى العاملة، ولاسيما بين النساء[69].

- تحدي الاستقرار السياسي والأمني: يواجه البلد تحدياً استراتيجياً رئيساً يتمثل بضمان الاستقرار في النظام السياسي والوضع الأمني، والتداول السلمي للسلطة مع كل عملية انتخابية، واعتماد آليات دستورية لإدارة التنافس بين الكتل السياسية، ومنع عودة التنظيمات الإرهابية إلى البلاد من خلال بناء سلام مستدام حتى لا تتأثر الفئات الضعيفة والمهمشة والنساء والأطفال بانعدام الأمن والاستقرار.
- تغير المناخ: أصبح تغير المناخ في العراق حقيقة واقعة بنتائج واضحة، إذ شهدت الأعوام الماضية تقلبات مناخية وعدم انتظام هطول الأمطار. وقد أثر ذلك على كميات المياه التي يتلقاها، ولاسيما من أنهاره، إذ انخفض حجم الخزين المائي من حوالي (157) مليار متر مكعب إلى ما يقدر بحوالي (50) مليار متر مكعب عام (2015)، الذي وصل إلى (58.4) مليار متر مكعب عام (2019)، نتيجة تغير المناخ وقلة الأمطار، ومشكلة ارتفاع درجات الحرارة مما زاد من التبخر من الأنهار والخزانات المائية، التي قدرت بحوالي (8) مليار متر مكعب سنوياً، فضلاً عن خفض حصة الواردات المائية من دول المنبع[70]. مما أثر بدوره على حالة سكان الريف، وعلى قدرة البلد على تحقيق الأمن الغذائي. وفي تقرير لديوان الرقابة المالية الاتحادي في حزيران (2022) ذكر أن مساحة الأراضي المتصحرة بلغت (27) مليون دونم بينما بلغت الأراضي المهددة بالتصحر (94) مليون دونم أي أن أكثر من (120) مليون دونم متصحرة أو قابلة للتصحر. والأخطر من ذلك تصاعد وتيرة الكثبان الرملية في مناطق لطالما كانت أراضي خصبة وواعدة بالزراعة وتأمين متطلبات الأمن الغذائي، فالتحدي الذي يفرضه تغير المناخ هو ضمان التكيف الإيجابي مع هذا التغير، والخروج بأساليب إنتاج زراعي جديدة وتحسين أساليب وسائل الري وإدارة المياه والأراضي الزراعية .
- التغيرات الخارجية: العراق جزء من العالم المتنوع والمتعدد الثقافات، مرتبط من خلال جسور اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية، هذا ما يعرضه لكافة أنواع التأثيرات الإيجابية والسلبية، والبلد يسعى دائماً إلى تعزيز التأثيرات الإيجابية وتخفيف وامتصاص السلبية. ومع ذلك، فإن قدراته وطبيعة علاقاته الاقتصادية والسياسية ومصالحه الوطنية تحد من قدراته على تخفيف الآثار السلبية على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، ومن أخطر الأزمات الدولية والإقليمية، التي واجهها العراق وما زال يواجها تذبذب أسعار النفط العالمية، وأزمة المياه، وصعوبة تحقيق الأمن المائي المستدام في ظل بيئة إقليمية مضطربة، فضلاً عن التغير المناخي وتداعياتها البيئية، وأزمة الهجرة الخارجية، وأزمة بدائل مصادر الطاقة غير المتجددة. من ناحية أخرى، هناك أيضاً التغيرات التكنولوجية التي حدثت نتيجة ظهور تقنيات جديدة تليها تغييرات في أنماط الإنتاج والعمل والاستهلاك .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

➢ تحدي البيانات: شهد العمل الإحصائي تحسناً ملحوظاً خلال المدة التي تلت عام (2003)، ولاسيما من حيث توافر البيانات، بفضل الجهود المشتركة للجهاز المركزي للإحصاء وبعض الوزارات والمنظمات الدولية، نتيجة لذلك تم إنشاء قواعد بيانات مهمة، إلاّ أن تغير الأوضاع في عام (2014) وسيطرة التنظيمات الإرهابية على ثلاث محافظات، أعاقة الجهود الإحصائية؛ بسبب عدم القدرة على إجراء الإحصاءات الشاملة للبد، فضلاً عن أن التجاذبات السياسية قد منعت من انجاز التعداد السكاني، الذي يمكن أن يكون بمثابة إحصائية مهمة ودليلاً عملياً للمراجعة، من ناحية أخرى، تسبب التحول السياسي ارباكاً وعدم يقين بشأن النظام الإحصائي الوطني، ولاسيما العلاقة بين المركز والإقليم، من جهة أخرى تحدي فإن الوزارات والمؤسسات الأخرى لا تقدم بيانات إدارية شاملة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها.

شكل (4) تقويم توفر بيانات أهداف التنمية المستدامة في العراق لآخر 5 سنوات (2014-2019)

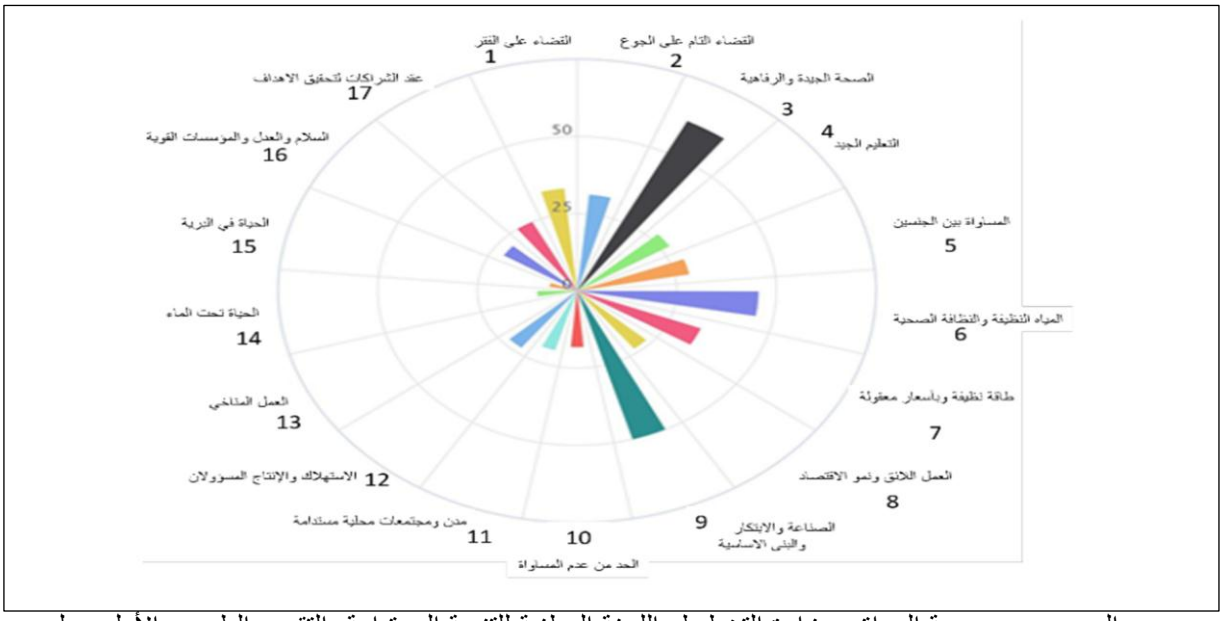

المصدر: جمهورية العراق- وزارة التخطيط- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019 – (انتصار إرادة وطن)، ص 32 .

إن توفر البيانات الشاملة لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتجميعها مصنفة بحسب النوع الاجتماعي والعمر وبيئة السكن، مَثل تحدياً وفي كثير من الأحيان شكل قيداً على نطاق التحليل وعمقه والاستنتاجات المأخوذة عنه. وكشف التقويم، الذي أُجري عن مدى توفر البيانات، وجود نقص كبير في بيانات تقويم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف أجندة (2030)، إذ بلغت فجوة البيانات الإجمالية (69.9%) من المؤشرات البالغة (230) مؤشراً (آنذاك وقت إجراء التقويم)، موزعة على الأهداف (17)، إذ لم يتوفر منها سوى (67) مؤشراً. وقد وصلت فجوة البيانات إلى أقصاها للهدف الثالث عشر، إذ لم تتوافر عنه، لأي من مؤشراته. في حين كان الهدف الثالث من أكثر الأهداف توافراً للمؤشرات[71] .

أما إذا أخذنا المدة (2018 و 2020)، على الرغم من حدوث الأزمة الصحية والمالية التي حدت من قدرة الجهاز المركزي للإحصاء على توفير مؤشرات التنمية المستدامة وأهدافها، إلاّ

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أنه زادت نسبة البيانات المتوفرة من (29%) عام (2018) إلى (36%) عام (2020)، وهذا يدل على تقلص فجوة البيانات بنسبة (7%)[72]. على الرغم من تعثر الجهود الإحصائية خلال عام (2020)؛ بسبب COVID-19 وتداعياته على صحة الإنسان (يُنظر الشكل 5). لكن ذلك لا يمثل مستوى الطموح في زيادة القدرات التحليلية وتأشير الفجوات وتقويم كفاءة الإنجاز التنموي، مع وجود فجوة البيانات واستمرار تأثير COVID-19 وتفاقم تداعياته، وقد أرتبط بها تحدٍ مهم يتعلق باختيار كيفية رصد آثار الأزمة المركبة ونتائجها وتداعياتها[73] .

شكل (5) فجوة البيانات بين عامي (2018 و 2020)

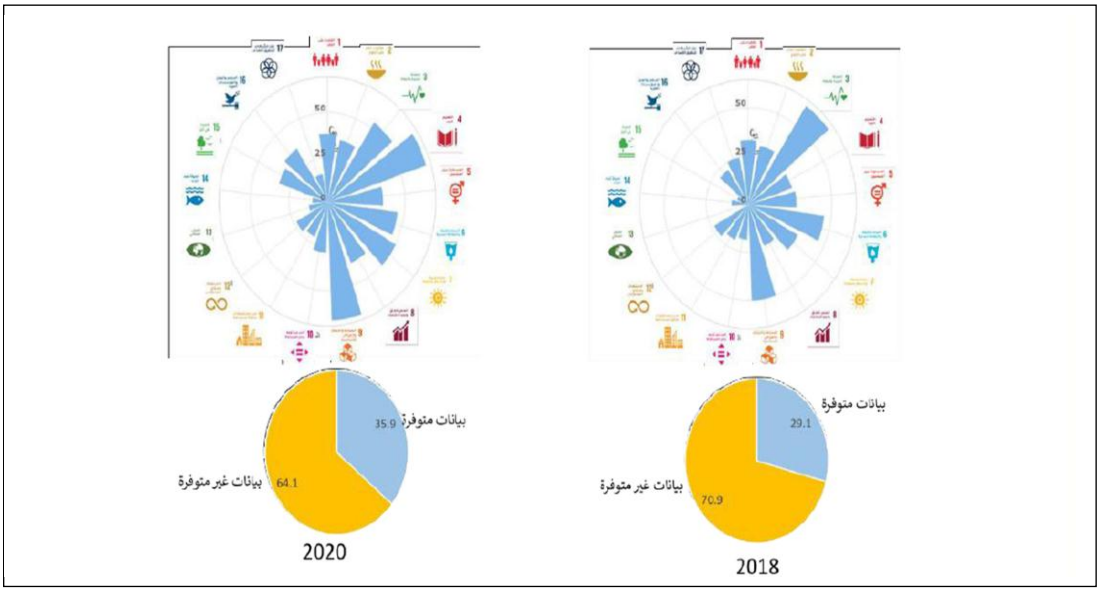

المصدر: جمهورية العراق- وزارة التخطيط- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة 2021 – العراق.. والعودة إلى المسار التنموي، تموز 2021، ص 9 .

- الزحف العمراني: حتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين، كان العراق يحتفظ بكل عناصر الاقتصاد التقليدي، فكان سكان الريف آنذاك حوالي (75%) مقابل (25%) في المدن الحضرية، أما اليوم، يختلف المشهد تماماً عما كان عليه في الماضي، فقد أدت الحروب والنقص الحاد في المياه والأراضي الصالحة للزراعة ونمو السكان السريع إلى ارتفاع مستويات التوسع الحضري، إذ تشير المسوح الإحصائية إلى أن نسبة سكان الحضر بلغت في الوقت الراهن حوالي (69.8%) مقابل (30.2%) لسكان الريف، في حين تشير التقديرات إلى أن التحضر استمر بمعدل نمو سنوي مرتفع، كما يوجد نمو غير مسبوق في عدد من المدن الحضرية، ولاسيما العاصمة بغداد، التي يبلغ عدد سكانها قرابة ثماني مليون نسمة. أيضاً من التحديات ما يواجه البلد من العجز المتزايد في وحدات السكن بعد عقود من العقوبات والصراع ونقص فرص الاستثمار لبناء الوحدات السكنية الجديدة، مما فاقمت الأزمة؛ لسبب النمو السكاني السريع والتحضر والتدفقات الكبيرة للنازحين وهجرة سكان الريف. ويقدر العجز في الوحدات السكنية بما لا يقل عن مليوني وحدة، وتدهورت نوعية المساكن القائمة نتيجة التوسع غير المتناسب في المستوطنات العشوائية[74] .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

- تحديات تنفيذ الخطط: تواجه عملية تخطيط التنمية ضغطاً مؤسسياً؛ يعود بشكل رئيس إلى عدم الالتزام القانوني بخطط واستراتيجيات التنمية. ونتيجة لذلك، فإنهم يصبحون معتمدين على الامتثال الطوعي للمؤسسات الاتحادية والمحلية، وهذا يقوض قدرة مؤسسات التخطيط على تحقيق الأهداف المحددة، التي بدورها تهدد تطلعات العراق لتحقيق أجندة (2030) وإلى حدٍ كبير القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. التي تتطلب شمولية أهدافها ونطاقها الواسع أن يؤدي شركاء التنمية (القطاع العام والخاص) دوراً فعالاً وحيوياً يستجيب للأهداف ويترجمها على الأرض، وإدارة تنفيذها بكفاءة وضمان المساءلة عن التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف، وهذا يتطلب أيضاً أن يتبنى جميع أصحاب المصلحة نهجاً موحداً وشاملاً يلبي متطلبات التنفيذ على وفق حقيقة أن تحقيق هذه الأهداف هو مسؤولية جماعية تتطلب تنسيقاً عالي المستوى بين الأطراف المعنية لضمان الجهود التعاونية وتجنب الازدواجية. سيؤدي الافتقار للتنسيق إلى تشتيت الجهود وإهدار الموارد، لذلك يجب اعتماد آليات تنسيق فعّالة ومواءمتها مع متطلبات تنفيذ الأهداف .
- تحدي الحوكمة الرشيدة وضعف الأداء المؤسسي: يتطلب اعتماد أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي وإدماجها في خطط التنمية المحلية تكييف الإطار العام لهذه الأهداف وغاياتها ومؤشراتها مع الظروف والأوضاع المحلية ومستويات التنمية، فتفكك عمليات التخطيط المنفصلة والتجاهل لمستويات الإدارات المحلية سيجعل مستويات الإنجاز متخلفة عن المستويات الدولية، معلناً انفكاك إدارة التنمية المحلية عن غايات الأهداف ونتائجها المؤشرة. من التحديات في هذا المجال، الفساد الإداري والمالي، والفساد يُعد تحدياً كبيراً في العراق، الذي لا يزال يحتل موقعاً متدنياً جداً في تقارير مدركات الفساد (يُنظر الجدول 3). والارتباك المؤسسي فقد أحدث التحول، الذي شهده البلد عام (2003)، ارتباكاً وتنافساً مؤسسياً بين المؤسسات الاتحادية من جهة والمحلية من جهة أخرى، على الرغم من التوجه نحو المزيد من اللامركزية الإدارية، إلاّ أن القدرات المحلية لا توفر أطراً فعّالة للتنسيق وجمع البيانات وتحليل السياسات على الرغم من محاولات الحكومة الاتحادية لإشراك المحافظات في جهود التنمية المستدامة، لا يزال العمل التنموي مدفوعاً إلى حدٍ كبير من قبل الحكومة الاتحادية بدلاً من الالتزام المحلي بتحقيق الأهداف ودعم العملية والتأكيد على هذا الالتزام محلياً. وأن آليات التنسيق المؤسسي تعاني من الضعف بالتنسيق على المستويين الاتحادي والمحلي وفيما بينها ما زالت ضعيفة، ومن غير الواضح عن الكيفية، التي يتم فيها دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الاقتصادية وعملية تطوير الموازنة وتحديد الأولويات .

جدول (3) ترتيب العراق على مؤشر مدركات الفساد بين
ترتيب دول العالم للأعوام (2005 – 2020)

السنوات	القيمة	المرتبة	مجموع الدول
2005	2.2	137	159
2010	1.5	175	178
2015	1.5	161	168
2020	2.1	160	171

المصدر: منظمة الشفافية الدولية- مؤشر مدركات الفساد لسنوات مختلفة.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

- تحدي إعادة الإعمار: تقدر الأضرار المالية الناجمة عن الحرب على التنظيمات الإرهابية في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك وبغداد وبابل بنحو (55461) تريليون دينار عراقي على أساس أسعار عام (2014)، أي (46.9 مليار دولار). وإذا ما أضيفت الأضرار التي لحقت بالمنازل الخاصة البالغة (18.7) تريليون دينار، فإن إجمالي الأضرار ستصل إلى (75.306) تريليون دينار عراقي (63.7 مليار دولار)[75] .
- هجرة الشباب أو هجرة العقول، فالعراق من أكثر الدول تضرراً في ما يتعلق بخسارته للكفاءات والمهارات الجامعية والعلمية، إذ بلغ صافي الهجرة (39171.00) لعام (2017)[76] .

ب- فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن التحديات آنفة الذكر، تفرض على الاقتصاد العراقي مزيداً من الجهود والاستغلال الأمثل لكل ما يمتلك من طاقات ومقدرات، وأنه من الممكن التعامل مع هذه التحديات، إذا توافرت الإرادة السياسية كشرط أول، ثم حشدت الطاقات والموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. إذ يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعبئة قدرات الشركاء جميعاً، على المستويات المحلية والدولية، العامة والخاصة، علماً أن الركن الأساس في هذه العملية هو العمل على تعبئة الموارد العامة والقدرات المؤسسية الحكومية، فضلاً عن اتخاذ التدابير، التي من شأنها تكييف أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها، وتضمينها في خطط التنمية وبرامجها، وتنظيم علميات الرصد والمتابعة، وجذب المزيد من الموارد والطاقات والجهود الداخلية والدولية، في الحقيقة فإن العراق يمتلك لكل الفرص والمؤهلات الكافية من أجل أحراز تقدم كبير في إنجاز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سواء أكانت موارد مادية أم بشرية، والأخيرة وأن تم ذكرها ضمن التحديات، إلاّ أنها تُعد أيضاً من أكبر الفرص، عند تحويلها من ظاهرة تهدد بالخطر إلى حالة من الفرص التنموية، من خلال تبني سياسات واستراتيجيات جادة، ومن الممكن أن تنجح هذه السياسات في تأهيل القدرات الشبابية التي يمتلكها البلد، والعمل على دمجها في عملية التنمية، واحداث تغييرات اجتماعية وثقافية ونمو اقتصادي بما يحوّلهم إلى قوة منتجة. وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فثمة حقيقة سوسيولوجية واقتصادية تشير إلى أنه حين تتزايد فرص العمل، فإن فئة الشباب تصبح مصدراً ورصيد قوة محفزة، إذ يمكن لهذه القدرات الشبابية أن تشكل فرصة سانحة لإنجاح التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، لو نجح العراق في دمج الشباب في عملية التنمية بشكل ناجح؛ ذلك أن قوة العمل في العراق تفوق أعداد المتقاعدين. وهذه فرصة ستظل مفتوحة حتى عام (2050)، ويتطلب النجاح في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 أيضاً التعلم والاستفادة من أنجح التجارب والممارسات الدولية في هذا المجال .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

1- يعمل الإطار الذي توفره أهداف التنمية المستدامة على تفسير ومعالجة تحديات العالم مثل الفقر المدقع والبطالة والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وتغير المناخ والتدهور البيئي والاستبعاد الاجتماعي. ولكن هناك أيضاً اتجاهات مشجعة تحققت عبر الأهداف الإنمائية للألفية، التي حققت من خلالها الكثير من الدول تقدماً كبيراً اتجاه أغلب هذه الأهداف، مما شجع على إطلاق أهداف الأجندة 2030 .

2- إن الدستور العراقي قد انسجم إلى حدٍ كبير مع روح أهداف التنمية المستدامة 2030، وتضمن مواد دستورية نصت على تعزيز الحكم الرشيد والمساواة وحقوق الإنسان وعدم استبعاد أية فئة من فئات المجتمع أو قومياته .

3- حافظ العراق على أدائه فوق المتوسط في مؤشر أهداف التنمية المستدامة خلال المدة من (2016-2021)، إلاّ أنه لايزال يواجه تحديات كبيرة مثل الفقر والجوع والبطالة. ومع ذلك، فإن هذا الأداء لا يبرّز تأثير COVID-19 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المتعلقة بالفقر والعمل والنمو والبطالة .

4- يوضح تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات لعام (2021)، أن التحديات الرئيسة لاتزال قائمة على سبعة أهداف: 2 و 5 و8 و 9 و 11 و 14 و 15، ولاتزال هناك تحديات كبيرة في خمسة أهداف: 3 و 4 و 6 و 16 و 17، لاتزال هناك بعض التحديات في خمسة أهداف: 1 و 7 و 10 و 12 و 13. وقد ابتعد العراق عن الانجاز الايجابي في جميع الأهداف .

5- إن توفر البيانات الشاملة لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتجميعها مصنفة بحسب النوع الاجتماعي والعمر وبيئة السكن، مَثل تحدياً وفي كثير من الأحيان شكل قيداً على نطاق التحليل وعمقه والاستنتاجات المأخوذة عنه. وكشف التقويم، الذي أُجري عن مدى توفر البيانات، وجود نقص كبير في بيانات تقويم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف أجندة (2030) .

ب- التوصيات

1- يتطلب إيجاد الإرادة السياسية، والإخلاص والجدية في العمل، واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية بصورة صحيحة، ودمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية .

2- ضرورة الاهتمام بمراكز جمع وتحليل البيانات؛ لأن توظيف البيانات الدقيقة، والتحليلات المناسبة بهدف رصد وتوثيق مسيرة تقدم البلد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هو أمر في غاية الأهمية لرصد التقدم ومتابعة أداء البلد نحو تحقيق الأهداف الوطنية وأجندة التنمية المستدامة .

3- التشجيع على شراكة أصحاب المصلحة، في مناقشة أفضل السبل، التي تسهم في تطوير أداء الدولة على صعيد وضع الخطط الوطنية، التي تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة وتقديم الدعم إلى الجهات الطوعية، التي تصدر التقارير السنوية المعنية بمتابعة ورصد التقدم المتحقق.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

4- توفير الحوافز المالية والمعنوية وتبني السياسات، التي تهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة، التي تقوم على نشر الوعي المجتمعي وإشاعة ثقافة المعرفة لتوعية أفراده بأهمية أهداف التنمية المستدامة .

المصادر

(1) Laura Cavalli and Luca Farnia, Per un'Itaia sostenibile: I'SDSN Italia SDGs City Index 2018, Fondazione Eni Enrico Mattei, November 2018, P 3 .

(2) Eleni Papadimitriou and others, JRC Statistical Audit of the Sustainable Development Goals Index and Dashboards, European Commission- Joint Research Centre (JRC), Luxembourg: Publications Office of the European Union, May 2019, P 2 .

(3) Laura Cavalli and Luca Farnia, OP. Cit, P 3,7 .

(4) Jeffrey D. Sachs and others, SUSTAINABLE DEVELOPMENT REPORT OF THEUNTED STATES 2018, experts of the SDG USA organization and Sustainable Development Solutions Network (SDSN), Pica Publishing Ltd, September 2018, P 2.

(5) Laura Cavalli and Luca Farnia, OP. Cit, P 7 .

(6) Guillaume Lafortune and others, The 2019 SDG Index and Dashboards Report for European Cities (prototype version), Prepared by the Sustainable Development Solutions Network (SDSN) and the Brabant Center for Sustainable Development (Telos, Tiburg University), May 2019, P 19 .

(7) Laura Cavalli and Luca Farnia, OP. Cit, P 7 .

(8) lbid, P 7 .

(9) Guillaume Lafortune and others, OP. Cit, P 19 .

(10) For more see:

- Eleni Papadimitriou and others, OP. Cit, P 4 .

- محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة بني سويف، سبتمبر / أيلول 2020 ، ص 420 - 421 .

(11) مرفت رشماوي، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (annd)، بيروت، أيار/ مايو 2018، ص 62 .

(12) http://www.ohchr.org .

(13) United Nations-Economic and Social Council, Economic and environmental questions: sustainable development, July 2016, P. 4 .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(14) الأمم المتحدة- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2016، نيويورك 2016، ص 4 .

(15) United Nations, The Sustainable Development Goals Report 2021, New York, 2021, P 31.

(16) الأمم المتحدة- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة، تموز/يوليو 2015 ، مصدر سبق ذكره، ص 10 .

(17) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2016, New York, 2016, P 20.

(18) United Nations, The Sustainable Development Goals Report 2021, OP. Cit., P 36 - 37 .

(19) http://www.un.org/womenwatch/osagi/conceptsandefinitions.htm.

(20) Manlio F. Coviello and Beno Ruchansky, Avances en materia de energías sostenibles en América Latina y el Caribe, Comisión Económica para América Latina y el Caribe (CEPAL), Resultados del Marco de Seguimiento Mundial, informe de 2017, Naciones Unidas, noviembre de 2017, P 10.

(21) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2019, New York, 2019, P 34.

(22) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2017, New York, 2017, P 30.

(23) الأمم المتحدة- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2016، نيويورك 2016، ص 6 .

(24) United Nations-Economic and Social Council, Economic and environmental questions: sustainable development, July 2016, P 16 .

(25) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2016, Op. Cit., P 24.

(26) الأمم المتحدة- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة- 2016، مصدر سبق ذكره، ص 6 .

(27) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2017, Op. Cit., P 34.

(28) مرفت رشماوي، مصدر سبق ذكره، ص 80 .

(29) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2017, Op. Cit., P 36.

(30) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2016, Op. Cit., P 28.

(31) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2017, Op. Cit., P 36.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(32) الأمم المتحدة- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص 22 .

(33) مرفت رشماوي، مصدر سبق ذكره، ص 68 .

(34) Guillaume Lafortune and others, The 2019 SDG Index and Dashboards Report for European Cities (prototype version), Prepared by the Sustainable Development Solutions Network (SDSN) and the Brabant Center for Sustainable, Tilburg University, May 2019, P 19 .

(35) United Nations-Economic and Social Council, Economic and environmental questions: sustainable development, Op. Cit., P 24.

(36) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2019, Op. Cit., P 44.

(37) United Nations, CONSUMING DIFFERENTLY, CONSUMING SUSTAINABLY: BEHAVIOURAL INSIGHTS FOR POLICY MAKING, United Nations Environment Programme, 2017, P 1 .

(38) United Nations, CONSUMING DIFFERENTLY, CONSUMING SUSTAINABLY: BEHAVIOURAL INSIGHTS FOR POLICY MAKING, Op. Cit., P 2 .

(39) يشير مصطلح البصمة المادية، إلى كمية المواد الأولية المطلوبة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأغذية والملابس والمياه والمأوى والبنية التحتية وغير ذلك من جوانب الحياة (احتياجات الاستهلاك) .

(40) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2017, Op. Cit., P 42.

(41) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2019, Op. Cit., P 48.

(42) لمواجهة كارثة تلوح في الأفق، يكتسب العمل بشأن المناخ زخماً. ففي حزيران (2020)، تم إطلاق حملة السباق نحو الصفر (Race to Zero) لتشكيل تحالف من الشركات والمدن والمناطق والمستثمرين حول مبادرات الوصول إلى مستوى الصفر في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحديد نقاط تحول على المدى القريب لأكثر من (20) قطاعاً من قطاعات الاقتصاد العالمي. وفي كانون الأول (2020)، كان أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي يُنتج في أماكن لديها غايات محددة على أساس الوصول إلى مستوى الصفر بحلول عام (2050)، سواء أكانت هذه فعلية أم معتزمة. ويغطي ذلك أكثر من نصف السكان والانبعاثات في العالم ككل .

(43) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2017, Op. Cit., P 46.

(44) United Nations, The Sustainable Development Goals Report 2021, OP. Cit., P 54 .

(45) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2017, Op. Cit., P 46.

(46) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2019, Op. Cit., P 50.

(47) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2019, Op. Cit., P 50.

(48) الأمم المتحدة، المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص 28 .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(49) الدورة الحيوية الجيولوجية الكيميائية (الدورة البيوجيوكيميائية) في علوم الأرض: عبارة عن مخطط يوضح الطريق والأسلوب الذي تدور فيه مادة كيميائية، سواء أكانت على شكل عنصر أم مركب كيميائي، وذلك في أغلفة الأرض الحيوي منها، وغير الحيوي مثل الغلاف الصخري والجوي والمائي. يقصد بالدورة مجموعة التغيرات التي تحدث على المادة الكيميائية التي تعود بها إلى نقطة البداية، التي يمكن أن تتكرر. في حين يشير مصطلح الدورة البيوجيوكيميائية إلى العوامل الحيوية والجيولوجية والكيميائية التي تؤثر على الشكل الذي يتم فيه تدوير المادة . https://www.wikiwand.com

(50) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2016, Op. Cit., P 40.

(51) United Nations, The Sustainable Development Goals Report 2021, OP. Cit., P 56 .

(52) الأنواع الغريبة الغازية: هي حيوانات أو نباتات أو كائنات حية أخرى أدخلها البشر في النظم الإيكولوجية خارج نطاقها الطبيعي، وقد ترسخت في البيئة الجديدة وباتت تؤثر سلباً على التنوع البيولوجي المحلي. وتعتبر هذه الأنواع محركاً رئيساً من محركات فقدان التنوع البيولوجي وانقراض الأنواع. كما أنها تؤثر سلباً على خدمات النظم الإيكولوجية وسبل عيش الإنسان ورفاهه وعلى الاقتصاد .

(53) United Nations-Economic and Social Council, Economic and environmental questions: sustainable development, Op. Cit., P 30.

(54) مرفت رشماوي، مصدر سبق ذكره، ص 92 .

(55) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة- 2016، مصدر سبق ذكره، ص 10 .

(56) Ziad Abdel Samad, Progressive implementation of the 2030 Agenda-depends on achieving sustainable peace, Of Spotlight on Sustainable Development 2017, Report by the Civil Society Reflection Group on the 2030 Agenda for Sustainable Development, P 143.

(57) United Nations University Institute for the Advanced Study of Sustainability, Partnering for Sustainable Development Guidelines for Multi- stakeholder.., United Nations, Tokyo and Bangkok, 2018, P 8.

(58) United Nations, The Sustainable Department Goals Report 2018, Op. Cit., P 30.

(59) For more see:

- Sachs, J., and other, The Sustainable Development Goals and COVID-19. Sustainable Development Report 2020, Cambridge: Cambridge University Press, Design and Layout by Pica Publishing Ltd, June 2020, P 23-25 .

- Eleni Papadimitriou and others, Op. Cit., P 2-4 .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

- JoAnne DiSano, Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies, Third Edition, United Nations- Division for Sustainable Development, New York, October 2007, p 3-33 .

(60) Jeffrey D. Sachs and others, SDG Index and Dashboards 2017 International spillovers in achieving the gools – Global Responsibilities, Bertelsmann Stiftung & Sustainable Development Solutions Network (SDSN), University Printing House Cambridge, United Kingdom, July 2017, P 12 .

(61) Jeffrey D. Sachs and and others, SDG Index and Dashboards A Global Report, Bertelsmann Stiftung & Sustainable Development Solutions Network (SDSN), New York, July 2016, P 11.

(62) Jeffrey D. Sachs and others, SDG Index and Dashboards 2017 International spillovers in achieving the gools – Global Responsibilities, Op. Cit, P 9 .

(63) Jeffrey D. Sachs and others, Sustainable Development Report 2019 Transformations to the SDGs, Bertelsmann Stiftung & Sustainable Development Solutions Network (SDSN), University Printing House Cambridge, United Kingdom, June 2019, P 19 .

(64) Jeffrey D. Sachs and others, Sustainable Development Report 2021 – The Decade of Action for the- Sustainable Development Goals- Includes the SDG Index and Dashboards, Bertelsmann Stiftung & Sustainable Development Solutions Network (SDSN), University Printing House Cambridge, United Kingdom 2021, P 9 , 28 .

(65) The Republic of Iraq-Ministry of Planning-National Committee for Sustainable Development, First National Voluntary Review on Sustainable Development Goals 2019, Op. Cit, P 17 .

(66) جمهورية العراق- وزارة التخطيط- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019 – (انتصار إرادة وطن)، ص 7 .

(67) The Republic of Iraq-Ministry of Planning-National Committee for Sustainable Development, First National Voluntary Review on Sustainable Development Goals 2019, (The Triumph of National Will), P 32 .

(68) data.albankaldawli.org . البنك الدولي، بيانات متاحة على الموقع.

(69) The Republic of Iraq-Ministry of Planning-National Committee for Sustainable Development, Op. Cit, P 31 .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(70) The Republic of Iraq-Ministry of Planning-National Committee for Sustainable Development, First National Voluntary Review on Sustainable Development Goals 2019, Op. Cit, P 78 .

(71) جمهورية العراق- وزارة التخطيط- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019، مصدر سبق ذكره، ص 31 .

(72) جمهورية العراق- وزارة التخطيط- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة 2021 – العراق.. والعودة إلى المسار التنموي، تموز 2021، ص 8 .

(73) The Republic of Iraq-Ministry of Planning-National Committee for Sustainable Development, The Second National Voluntary Review Report on the Achievement of the Sustainable Development Goals 2021, Iraq.. And the Path Back to the Development, July 2021, P 24 .

(74) The Republic of Iraq-Ministry of Planning-National Committee for Sustainable Development, First National Voluntary Review on Sustainable Development Goals 2019, Op. Cit, P 38 .

(75) جمهورية العراق- وزارة التخطيط- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019، مصدر سبق ذكره، ص 27-28 .

(76) data.albankaldawli.org . البنك الدولي، بيانات متاحة على الموقع.